مَجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تصدر عن
الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة
مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازةٌ من وزارة التّعليم العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السّنة الثالثة – العدد السابع
شهر شوال ١٤٣٩ هـ – حزيران ٢٠١٨م

# البعد التداولي
# في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله)

**The deliberative demension in Imam Ali (peace be upon him) covenant to Malik AL-Ashar**


م. د. حميد يوسف إبراهيم
م. حكيم موحان عواد
كلية العلوم الإسلامية/ جامعة ذي قار

**Dr. Hamid Yousif Ibrahim.**
**Lecturer. Hakeem Mohan Awad.**
**Islamic science college, Thi-Qar university.**

## ملخص البحث

يشكل عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله) علامة فارقة في النصوص والخطابات سواء على مستوى حاكمية القيادة أم على مستوى قيادة الفرد.
وترجع أهمية العهد إلى رسمه السياسة العامة للحاكم ورعيته، فهو يختزل الدين والدنيا بهذا الاختصار، واستناداً على ذلك تشكل في أفقه اللساني جملة من المعطيات الخطابية كان من بينها البعد التداولي الذي كان محوره آلية عمل الولاة لتتحول تلك الخطابات إلى مدونات نصية وقواعد تنظم عمل الوالي ورعيته.
وتأتي التداولية وما أعطته للسياق والمواقف الاجتماعية في أثناء استعمال اللغة لتساعد بشكل كبير على تقبل ذلك النص ونفوذ سلطانه، ولما كانت التداولية تداوليات متعددة استطاعت بعض مكوناتها أن تشكل رؤية كونية خارجة عن ذلك العهد، فمفاهيم الاستلزام الحواري ومضمرات القول والأفعال الكلامية تسهم بشكل لافت في مطابقة قواعد الخطاب لشروط تحققها في الخارج.
وجاء هذا البحث ليعرض عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله) على الجهاز المفاهيمي للتداولية، فحمل عنوان (البعد التداولي في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر رحمه الله)، وقد تجنب الخوض في تعريفاتها ونشأتها وأعلامها اكتفاءً بما عرضته الدراسات السابقة في هذا المجال، وسيقتصر على ما يحتاج ذكره من إيضاح لمفاهيم: (الإشاريات، والمتضمنات القول (الافتراض المسبق، والقول المضمر)، والاستلزام الحواري، والأفعال الكلامية) لينتقل بعد ذلك إلى دراسة العهد المبارك في ضوء تلك المفاهيم؛ فهو بحث يركز على التطبيق مستفيدا منه في الوصول إلى تنظير ملائم.

## Abstract

Imam Ali (peace be upon him) covenant to Malik Al-Ashtar forms a landmark in texts and speeches both at the level of leadership governance or on the level of individual leadership and this covenant important because its formulation of public policy for the Governor and his citizenry its reduced the religion and life with this brevity and based on that formation of oratorical givens in its linguistic horizon one of them was deliberative dimension which had the theme «working mechanism for the wali» to turn into-that speeches-codes of texts and rules organize the wali working and his citizenry and the deliberation comes with what it gave to the context and social situations through language using to help widely to accept that text and its lordship in fluence. Since the deliberation was various deliberations some of its component could form a word view emerging from that covenant so the concepts of requiring interactive the inherent argued and verbal acts contribute effectively in reconciling the speech rules for verification requirements in the out and this research came to submit Imam Ali (peace be upon him) covenant to Malik Al-Ashtar to the conceptual system of the deliberation so it entitled «the deliberative demension in Imam Ali (peace be upon him) covenant to Malik Al-Ashtar» and avoided in its definition, formation and scholars. Simply with what presented by the previous studies in this area and it will be limited on what is needed from clarification of concepts: (Deixis, les-supposition, pre-supposition, les sous-entendns) (conversational Implicature, speech act) next the research goes on to study the blessed covenant in the light of that concepts its focused on application making use of it to access to consistent matching.

## العهد بؤرة تداولية نصية

تمثل العنوانات بوصفها نصوصاً موازية ميداناً ثراً في البحث اللساني؛ فلم تعد التسميات إشارات مجردة أو رموزاً تشير إلى مدلولات محددة، فوجدت لها مكانة كبيرة في البحث السيميائي، فانتقلت معها السيميائية من مجرد أن يكون العنوان دالاً يتبعه مدلولاً ما إلى النظر إليه على أنه المفتاح أو الشفرة التي يلج من خلالها المتلقي إلى أعماق النص حاملة معها مجموعة التصورات والثقافات الفردية والمجتمعية. فكل فرد يتمتع بنظام معرفي، أي بصيغة تفكير وتنظيم ومعالجة للمعلومات، مما يجعل هذا النظام المعرفي ذاتياً واجتماعياً في الوقت نفسه، وهذا ما يجعل الإنجاز الكلامي إنجازاً فردياً واجتماعياً، فهو يعبر عن مشاغل الفرد ومشاغل المجموعة اللسانية معا[1].

ولما كان مجال عمل التداولية الكلام في مقام الاستعمال كان لزاماً إثبات نصية العنوانات، (النصوص الموازية)؛ كي يتسنى محاكمتها على وفق قواعد اللغة في مقام استعمالها عند المخاطبين مع مراعاة الإجابة على أسئلة منها: ما علة اختيار مفردة العهد من دون غيرها لتسمية هذا الميثاق؟ ثم ما أثر ذلك العنوان في النص؟ وهل لعنوان العهد بما هو نص موازي آثار منجزة في الخارج؟ أم جيء به لحصر نص نثري فحسب؟.

هذه التأملات تجيب عنها التداولية بوصفها منهجاً عملياً يفتش عن اللغة ضمن سياقاتها المستعملة فيها، حتى تستطيع نقل تلك الافعال الكلامية من مجرد التلفظ بها إلى مقام الإنجاز والتأثير في المخاطبين على اختلاف مستوياتهم، فاللغة تكفلت بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن

معطيات سياقية إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية[٢]. والعنوانات جزء من اللغة، وأخذت على عاتقها حمل المعاني، وتهيئة المتلقي للدخول في النص، فالعنوانات نصوص بالمفهوم العام للنص، وإن اختزل بكلمة أو جملة قصيرة، فالنصوص الموازية (العنوانات) علامات مضيئة تعمل على إخراج النص إلى الوجود بالفعل في لحظة التلقي الأولى، وبحملة طاقة لغوية وفكرية مركزة استطاعت أن تحمل عبء المبدع والنص والقارئ معاً[٣].

نظرت الدراسات- ولاسيما القديمة- إلى العلاقة بين النص وعنوانه على أنها متن (أصل) وهامش (فرع)، فالأصل هو النص يتبعه العنوان لكونه فائضاً عن الاصل اللساني فيغدو هامشاً وربما دون ذلك، لكن السيميائية أعادت لذلك النص الموازي مكانته وأصبح يشكل أصلاً في كثير من الأعمال التي بحثتها اللسانيات باختلاف مناهجها، فلم يعد ينظر إلى العنوان نظرة هامشية، وإنما بوصفه نصاً أصيلاً؛ لأنه لا يمكن لأي متلق أن يلج عالم النص ويستكشف بنياته التركيبية والدلالية والوقوف على مقاصدها التداولية من دون الانطلاق من مفتاحه وهو العنوان.

واستقر أنَّ التسمية تشكل نصاً موازياً للنص تتحقق فيه معايير التحليل اللساني، (وهذه النصوص تحيط بالنص وتمططه، فهي كائنة لتقديمه... لتؤكد وجوده في العالم لحظة تلقيه واستهلاكه)[٤]. والنصوص التي تمتلك عنوانات خاصة بها يمكن لها أن تتحصل على كينونتها الخاصة بها، فتتحول تلك الموازيات النصية من مجرد علامات ورموز خاصة بنقل شفرة ما إلى نصوص تحقق أثراً في الخارج،

فلا تكتمل النصوص إلا بعنواناتها، فالعنوان هو الوسيلة التي تمكن النص أن يكون كتاباً قائماً بذاته، ويقدم نفسه للقارئ[٥].

فالعتبات (العنوانات) مداخل مؤطرة لاشتغال النص وتداوله؛ لأنها تحدد نوعية القراءة بما لها من تأثير مباشر على القراء، فهي تمنح القراء تصوراً مسبقاً عن النص يكون له تأثير على نوعية إدراكهم له[٦]. وعملية تلقي تلك الموازيات النصية تمكن القراء من الوقوف على المنجز الفعلي المتحقق من البنية الموضوعية للعنوان، ولاسيما مع النصوص التي تتمتع بفاعلية تداولية واضحة، فالعناوين ليست زينة وزخرفاً فحسب يضاف إلى الخطاب، وإنما لتقود القارئ إلى تضاريس الخطاب الملغمة بعتمة الغياب[٧].

لقد أولى المتلقي النصوص الموازية أهمية كبرى عبر الزمن، فرأى فيها نصوصاً دلالية يمكن أن تنقل- النصوص- من العدم إلى الوجود، ومن القول إلى الفعل، ولاسيما فيما يطرح في ضوء التداولية.

ويبدو أنَّ أهم وظيفة يمارسها العنوان هي الإحالة، وهذه الوظيفة ضرورية، إذ بدونها يبقى النص رهين جدلية الدال والمدلول، لكنه حين يمارس الإحالة تتحول هذه الأقوال والنصوص إلى نصوص فعلية تشكل أثراً في الخارج.

إنَّ الاحالة التي يمارسها العنوان التي هي إحدى وظائفه وخصائصه التي تمنح المتلقي جانباً كبيراً من المشاركة في توليد انطباعات لسانية تعكس مدى تأثر المتلقي بذلك السياق الذي جاء على ضوئه العنوان، فالعنوان في واقعه خطاب، لكنه يتفجر دلالات بإمكانها احتواء النص أو الإحالة إلى ما لا يقوله النص، والإجابة عن الأسئلة

التي تتعاور النص من كل جانب، واستكناه المعنى الذي يظل في ستره خبئا ينتظر قارئاً مراوداً وقارئاً ودوداً[٨].

وما يمكن ملاحظته أنَّ مصطلح العهد- موضوع الدراسة- مارس عملية الإحالة بنحو تداولي واضح، ولمعرفة عملية تحقق الفعل المنجز من النص الموازي لا بد من تحليل مضمون العنوان لعهد الإمام علي (عليه السلام): «هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللهِ عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مَالِكَ بْنَ الْحَارِثِ الْأَشْتَرَ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ حِينَ وَلَّاهُ مِصْرَ: جِبَايَةَ خَرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا»[٩]. وهنا يتبين أنَّ للعهد عنوانين، الأول: العهد بوصفه مفهوماً لغوياً له دلالته التي يشير إليها. والثاني: النص الموازي الذي تمثل بجملة الاستهلال التي قدمت فقرات العهد في قوله (عليه السلام): (هذا ما أمر به...). ويمثل هذا العنوان مع النص المعنون معادلة هي (العنوان، والنص)، فتعكس الوظيفة الإحالية عملية الربط التي تتم ضمن إطار ركز على لب العهد، فالعنوان جَسَّدَ النص الذي تتبارى على مسرحه مشاهد العهد وتنقلاته بعدما أشار العنوان إلى جملة منها بصورة مكثفة.

والعنوان هذا، وإنْ كان يشير إلى كلمة دلالية واحدة (العهد)، إلا أنَّ هذه الكلمة تعمل على وفق نظام الاحالة لتعكس ما أراده الإمام (عليه السلام)، فالعنوان كائن لغوي مكتمل، له كينونته ذات الطابع التفاعلي في علاقته بالنص، فالعنوان يمكن المتلقي من أن يتعامل معه بوصفه كوناً نصياً له شروطه على صعيد التلقي[١٠]. فعنوان (العهد) هنا لم يكن بنحو العلامة اللسانية الموحدة، وإنَّما هو مجموعة من الدوال اتخذت موقعها في واجهة النص، وأدت

جملة من الوظائف منها، الإغراء والتحذير والإحالة، وقد سهل هذا العنوان على المتلقي ورفده برؤية نصية للنص المعنون بنحو الاختزال والاقتصاد.

وتتم عملية تلقي ذلك النص بسلاسة لأن عنوانه يكشف عن طبيعة النص الذي سيغوص في أعماقه، فقد وضع عنوان العهد المتلقي على جادة المعنى وأعطاه مفتاح شفرته، فالعنوان من أهم البؤر النصية التي تحيط بالنص ويتركز فيها، فهو يمثل العتبة التي تشهد عادة مفاوضات القبول والرفض بين القارئ والنص، و«هو الذي يتيح الولوج إلى عالم النص والتموقع في ردهاته ودهاليزه،لاستكناه أسرار العملية الابداعية وألغازها»[11].

والعنوان في عهد الإمام (عليه السلام) لمالك (رحمه الله) كان مؤسساً لنمط من العنوانات القديمة، التي تميزت بطول العبارة في أغلب النصوص المعنونة، فلا يقتصر فيها على دال واحد، وبعضها يتميز بفاعلية عالية؛ إذ تشير وحداته اللسانية إلى الأساس في المتن النصي المعنون له، وهذا ما يميز العنوانات القديمة عن الحديثة، فقد استطاعت العنوانات القديمة تحقيق وجودها؛ إذ يعد العنوان النص الوسيط في العملية الإبداعية (العمل الفني) بإعطائه المركبات القديمة دلائل جديدة من خلال علامته[12].

ويتيح عنوان العهد فضول القارئ وتدخله، فيدفعه إلى التفتيش عن محتويات عهد الإمام (عليه السلام) باحثاً عن قصده الذي ضمنه في ذلك النص، فإذا كانت التداولية تحيل إلى فهم النصوص وتحققها (تحقق القصد والغرض منها) في أثناء عملية التلفظ، فإنَّ العنوانات مارست هذا الدور من خلال إبراز دور المتلقي خاصة في عملية التفاعل

مع العنوان بوصفه بوابة النص. فالعهد في اللغة: الوصية والتقدم إلى صاحبك بشيء، ومنه اشتق العهد الذي يكتب للولاة وهو الموثق[١٣]، أو هو حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال وسمي الموثق الذي تلزم مراعاته عهداً[١٤]. وبذلك فإنَّ كلمة العهد تعني التزام خاص في مقابل شخص على أمر، فالعهد إنما يتحصل بعقد أو وصية أو قسم أو بما يدل على تلك المعاهدة والالتزام، ثم يتعلق بالذمة ويجب الاحتفاظ عليه[١٥].

وفي ضوء ما تقدم: نخلص إلى أنَّ العهد يقتضي جملة من الأمور واجب تحققها في مقام تحويل تلك الدوال إلى منجزات كلامية في الخارج، ودلالة كلمة العهد تقتضي المشاركة بين طرفين (المعاهِد والمعاهَد)، وهذان العنصران يشكلان ركني العملية التواصلية، فذلك الميثاق يتحقق في ضوئه إنجاز جملة من المراسيم والأفعال الكلامية في الخارج، بل إن العهد لا يسمى عهداً ما لم يستتبع توقيعه جملة من الإجراءات الأدائية التي تقوم بها الأفعال الكلامية، ويتم تحويلها إلى أفعال منجزة في الخارج. فتسميته بالعهد والنطق به فعل إنجازي تحقق بمجرد الإعلان عنه.

وقد أوجز الإمام (عليه السلام) المرتكزات الأساسية للعهد في عنوانه، ثم فصلها في نص العهد، وقد ارتكزت على أربع دعائم أساسية صاغها الإمام (عليه السلام) بصورة مختصرة ومكثفة، فعملية الإحالة المتحققة من الدال (العهد) ليس بما يمنحه ذلك الدال من معنى، بل بما يحققه من أثر تداولي في الخارج، فيؤسس ذلك المفهوم آلية تفاعل متلقي النص مع مراسم العهد وأحكامه ومضامينه.

وأهم ميزة يمكن للعنوان أن

يمتاز بها هي غناه واكتنازه المعرفي والدلالي، فإذا ما امتلك هاتين الصفتين استطاع أن يحيل إلى الخارج والداخل، ومن ثم ثراء عنصر التأويل بصورة واضحة جداً، إذ تعتمد البنية الداخلية لأي استهلال على ثراء الكلمة والصورة وعلى قابلية إثارة التأويل والتداعي، فالنص ليس جملاً متراصفة يقولها راوٍ أو متكلم، وإنما هو نسيج يرتبط بالبداية الاستهلالية بخيوط ممتدة منه وإليه[١٦].

وليس قصر العنوانات وطولها معياراً في أهميتها بالقدر الذي تستطيع أن تحمله وتحيله هذه العنوانات، فمكانتها وبراعتها تكمن في تحقق البعد التداولي فيها، وخطاب العهد يعكس في عنوانه جملة من السلطات التي منحها الامام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله)وآلية عمل هذه السلطات في مجتمع مصر. وهو خطاب محفوظ في نص لكل الولاة في أي زمان ومكان يمكنهم بل يجب عليهم أن يعودوا إليه ويحكموا على أساسه. وبناء على ذلك سيتم عرض العهد المبارك على الجهاز المفاهيمي للتداولية فيما يأتي:

## أولاً: الإشاريات:

تمثل الإشاريات واحدة من أركان الجهاز المفاهيمي للتداولية، فـ«الإشارة في كل اللغات: كلمات وتعبيرات تعتمد اعتماداً تاماً على السياق الذي تستخدم فيه، ولا يستطاع إنتاجها أو تفسيرها بمعزل عنه»[١٧]، وهذه الاشارة «تمثل العلاقة القائمة بين المتحدثين (وعلى نحو أعم) بين القائمين بعملية التحدث وبين ما يتحدثون عنه في مناسبات معينة»[١٨]، وبذلك لا يتضح معنى الجملة إلا إذا تمت معرفة ما تشير إليه تلك العناصر الإشارية[١٩]، وهي مرتبطة بسياقها

الـذي اسـتعملت فيـه، وهـي عامـل مهـم في تكويـن الخطـاب ولها دور مهم في الإحالـة إلى المعلومـات[٢٠]. فالتلفـظ يحـدث «في مـكان وزمـن معينـين هما مـكان التلفـظ ولحظتـه»[٢١]، والإشاريات خمسة أنواع: (شخصية، وزمانيـة، ومكانيـة، واجتماعيـة، وخطابية/ نصيـة)[٢٢].

اشـتمل عهـد الإمـام (عليه السلام) لمالـك (رحمه الله) عـلى عـدد مـن الإشـاريات الشـخصية والزمانيـة والمكانيـة والاجتماعيـة، ففـي عتبتـه ومفتتحـه، قـال (عليه السلام): «هَـذَا مَـا أَمَـرَ بِـهِ عَبْـدُ اللَّـهِ عَلِـيٌّ أَمِيـرُ الْمُؤْمِنِيـنَ مَالِـكَ بْـنَ الْحَـارِثِ الْأَشْـتَرَ فِـي عَهْـدِهِ إِلَيْـهِ حِيـنَ وَلَّاهُ مِصْـرَ: جِبَايَـةَ خَرَاجِهَـا، وَجِهَـادَ عَدُوِّهَـا، وَاسْـتِصْلَاحَ أَهْلِهَـا، وَعِمَـارَةَ بِلَادِهَـا»[٢٣]. جـاءت الإشـاريات الشـخصية (ضمـير الهـاء) في كلـمات (عهـده، إليـه، ولاه، خراجهـا، عدوها، أهلهـا، بلادهـا)، وجـاءت الإشـارة المكانيـة (حـين)، والإشـاريات المكانيـة (هـذا، مـصر، بلادهـا)، والاجتماعيـة في (عبـد الله، أمـير المؤمنـين، عدوهـا، أهلهـا).

تلحـظ أنَّ العنـصر الإشـاري (هـذا) يحيـل إلى شيء مـادي، وهـو هـذا الملفـوظ أو المـدون الكلامـي الـذي بـين فيـه الإمـام (عليه السلام) مسـؤوليات الـوالي تجـاه رعيتـه، فالمتلقـي لا يصـل إلى المـراد مـا لم يعـرف السـياق التـداولي للخطـاب.

وتلحـظ الضمـير (الهـاء) في كلمـة (عهـده) يشـير إلى الطـرف الأول في الخطـاب وهـو منشـئ العهـد (الإمـام عـلي عليه السلام) في حـين يشـير ضمـير (الهـاء) إلى طـرف الخطـاب الثـاني، وهـو المتلقي في كلمـة (إليـه، ولاه). وهـو مـا أدى إلى خلـق مسـاحة تواصليـة بـين الطرفـين.

ويشـير الضمـير (هـا) إلى المـكان الـذي تـم ذكـره سـابقاً وهـو (مـصر) وبهـذا، فقـد أحـال بإشـارية شـخصية

إلى إشارة مكانية تقدم ذكرها.

ولا يعرف ما تحيل إليه الإشارية الزمانية (حين) إلا بمعرفة الزمان الذي تمت فيه عملية التخاطب وبمعرفة ما يحيل إليه الفعل الماضي (ولاه). وبهذا تكون الإشارة الزمانية مركبة من كلمة (حين) والفعل الماضي (ولاه)، فالكلمة (حين) تشير إلى الزمان الذي تمت فيه التولية وتم فيه العهد. ومما يلحظ هنا أن الضمير يمكن أن يشكل جزءاً من الإحالة المكانية والزمانية.

ومما ورد فيه إشاريات من العهد قوله (عليه السلام): «وَاجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ.. وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ، وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ، وَشُرَطِكَ»[٢٤]. تضمن هذا المقطع من العهد صنفين من الإشاريات، إشاريات شخصية، وهي: (ضمير الخطاب المستتر في الفعل (اجعل)، و(الكاف) في الكلمات: (منك، وشخصك، وجندك، وأعوانك، وأحراسك، وشرطك)، وإشاريات اجتماعية، هي: (ذوي الحاجات) التي تشير إلى طبقة من المجتمع، وثمة إشاريات ازدادت صبغتها الاجتماعية بعد إضافتها إلى المخاطب، وهي: (جندك، وأعوانك، وأحراسك، وشرطك). وتسبب ذكر هذه الإشاريات بتماسك النص وانسجامه، فضلاً عن تأديته غرضه التداولي ودلالته الاستعمالية.

ويمكن القول: إنَّ العهد في مجمل عناصره الخطابية يمثل خطاباً لكل من يتولى أمراً من أمور الناس، ولا يمكن حصره بالمخاطب المباشر وهو مالك الأشتر (رحمه الله)، وإنما هو خطاب لجنس الوالي لا لشخص والي محدد فهو خطاب لكل الولاة، وإن كان مالكاً الاشتر (رحمه الله) مصداقه المباشر لحظة صدور الخطاب. وبهذا فهو غير منحصر بالعناصر الإحالية

(الإشارية) في نص العهد.

١. **الإشاريات الشخصية**: وهي الدالة على شخص و«هي ضمائر الحاضر والمقصود بها الضمائر الشخصية الدالة على المتكلم وحده مثل (أنا) المتكلم غيره مثل (نحن) والضمائر الدالة على المخاطب مفرداً أو مثنى أو جمعاً مذكراً أم مؤنثاً»[٢٥]، ويدخل معها ضمير الغائب إذا كان حراً ولا يعرف مرجعه، فإذا ما عرف مرجعه خرج من الإشاريات[٢٦]، واشترط فلاسفة اللغة العادية الصدق فيما يشير إليه[٢٧]. «وهي بشكل عام الإشاريات الدالة على المتكلم أو المخاطب أو الغائب»[٢٨].

اشتمل العهد على عدد من ضمائر المتكلم التي لا يمكن معرفة ما تشير إليه فيما لو كانت منفصلة عن المقام التداولي للعهد، فلو لم يعلم المتلقي من المتكلم في سياق المقام لبقي ما تشير إليه مبهما، ومنها ضمير المتكلم المفرد في قوله (عليه السلام): «ثُمَّ اعْلَمْ يَا مَالِكُ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ ...»[٢٩]. ففي هذه الملفوظة إشاريتان شخصيتان، هما ضمير المتكلم ضمير النصب (الياء)، وضمير الرفع (التاء). والمقام يكشف ذلك في كون منتج العهد هو الامام علي (عليه السلام)، واشتملت هذه الملفوظة على ضمير المخاطب (الكاف) الذي أفصح المقام عما يشير إليه.

ومنه قوله (عليه السلام): «وَقَدِ اسْتَكْفَاكَ أَمْرَهُمْ وَابْتَلَاكَ بِهِمْ... وَإِذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ...»[٣٠]. ففي هذا المقطع تلحظ ضمير(الكاف) الذي ورد بالحالتين (النصب والجر) مثلما تلحظ ضمير الرفع المنفصل (أنت)، وهي تشير إلى المخاطب الذي يفصح عنه السياق التداولي للعهد. وتلحظ ضمير الغائب (الهاء) الذي أحال القوم (الرعية) بصيغته مع

(ميم الجماعة)، وأحال إلى ما يدل عليه الاسم الموصول (ما) بصيغته الإفرادية، وقد ساعد السياق التداولي على وضوح الاستعمال وبيان المراد منهما.

ويمكن القول: إنَّ الإشاريات الشخصية تكاد تكون بعدد الكلمات في العهد. وهو نتيجة قد تكون طبيعية؛ لكون العهد بين متخاطبين أو طرفين على الأقل.

٢. **الإشاريات الزمانية:** وهي «كلمات تدل على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمن التكلم فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام، فإذا لم يعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية التبس الأمر على السامع أو القارئ»[٣١]، وتكون فيها «لحظة التكلم هي المرجع»[٣٢].

ومن الإشاريات الزمانية التي وردت في العهد كلمة (قبل) التي وردت في أكثر من موضع[٣٣]، منها قوله (عليه السلام): «**إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلْأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيراً ...**»[٣٤]. وقوله (عليه السلام): «**وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةَ الْحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلَادِكَ، وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ**»[٣٥]. فكلمة (قبلك) هنا مكونة من إحالتين الإحالة الزمانية (قبل)، والإحالة الشخصية ضمير (الكاف) التي ساعدت على تحديد مركز الإشارة، بل مثلت مركز الإشارة، وبها يمكن للمتلقين- بعد المتلقي المباشر- أن يعرفوا الزمان الذي تشير إليه كلمة (قبلك) هنا، بعد معرفتهم الزمان الذي أعلن فيه العهد.

٣. **الإشاريات المكانية:** وهي الكلمات التي تشير إلى مكان يحدده السياق بالنظر إلى مكان المتكلم الذي هو مركز الإشارة المكانية التي هي «عناصر اشارية الى أماكن يعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة

مكان المتكلم وقت التكلم أو على مكان آخر معروف للمخاطب أو السامع»[٣٦]. والإشاريات المكانية الأكثر وضوحاً هي: «هذا وذاك للإشارة إلى قريب أو بعيد من مركز الاشارة المكانية وهو المتلكم وكذلك هنا وهناك. وسائر ظروف المكان مثل فوق وتحت وأمام وخلف ...»[٣٧].

وردت في العهد إشارات مكانية عديدة[٣٨]، منها افتتح الإمام (عليه السلام) عهده لمالك (رحمه الله) بإشارة مكانية بقوله (عليه السلام): «هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ...»[٣٩]. ولا يمكن تحديد المكان الذي تشير إليه إلا بمعرفة مكان المتكلم الذي لا يكشفه السياق اللغوي هنا، ويساعد السياق المقامي والتعاهد اللغوي من استعمال كلمة (هذا) للقريب على فهم تلك الإشارة.

ومنها قوله (عليه السلام): «ثُمَّ اعْلَمْ يَا مَالِكُ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلَى بِلَادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُوَلٌ قَبْلَكَ...»[٤٠]. فكلمة (بلاد) هي الإشارة المكانية، وقد تكررت في أكثر من موضع، ولا يمكن معرفة ما تشير إليه إلا بمعرفة ملابسات الخطاب، فالمتلقي منا للنص لا يعرف ما يدل عليه استعمالها هنا ما لم يعرف المتكلم وزمان التكلم والمخاطب المباشر.

وقد تكون الإشاريات المكانية مستعملة فيما يدل على المرتبة فلا تدل على المكان، فالظرف (فوق) في قوله (عليه السلام): «فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ وَوَالِي الْأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ وَاللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَلَّاكَ»[٤١]. فقد جعل التداوليون كلمة (فوق) والظروف الأخرى من الإشاريات المكانية، وهي كذلك، لكنها هنا لا تشير إلى المكان، ولم يقصد منها المتكلم مكاناً مادياً، وإنما قصد الأمر والشأن والرتبة وشيئاً أعم من المكان، واقتضى الكلام استعمالها؛ لأنها الأقرب إلى تصوير

المعنى المراد، وهو كون المتكلم مراقباً عمل الوالي، والله تبارك وتعالى مراقب عملهم جميعاً، وفيه من التحذير ما فيه.

٤. **الإشاريات الاجتماعية**: وهي الكلمات التي تشير إلى العلاقة الاجتماعية «وهي ألفاظ وتراكيب تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين من حيث هي علاقة رسمية أو علاقة إلفة ومودة»[٤٢].

اشتمل عهد الإمام (عليه السلام) على عدد من الإشاريات الاجتماعية، فجاءت أولاها في مفتتح العهد بقوله (عليه السلام): «**هَـذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ...**»[٤٣]، لما أراد الإمام (عليه السلام) أنَّ يبين أنَّ هذا الأمر الذي عهد به لمالك (رحمه الله) إنما هو أمر ذو صبغة اجتماعية لا يتعلق بشخص مالك (رحمه الله)، وإنَّما هو تكليف بإدارة شؤون بلد من بلاد المسلمين، فاقتضى الأمر أن يعرف الإمام (عليه السلام) بموقعه، وأنَّ من شأنه إصدار مثل هذا الأمر. ولم يرد الإمام (عليه السلام) أن يذكر الوظيفة الاجتماعية التي يمثلها (أمير المؤمنين) قبل ذكره الوظيفة التي يتساوى فيها مع رعيته عموماً (عبد الله)، فقدم عبوديته لله تبارك وتعالى قبل إمارته للمؤمنين.

وثمة عدد من الإشاريات الاجتماعية لا تكاد تخلو منها صفحة في العهد المبارك[٤٤]، منها قوله (عليه السلام): «**وَاجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ، وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ، مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ...**»[٤٥]. تحيل عبارة (ذوي الحاجات) إلى طبقة في المجتمع يوصي بهم ويبين كيفية التعامل معهم ومنحهم فرصة الحديث إلى الوالي

مباشرة من دون تكلف أو انتقاص من أقدارهم. وتحيل الكلمات (جندك، وأعوانك، وأحراسك، وشرطك) إلى طبقة اجتماعية لها وظيفة رسمية في الدولة قد تكون سبباً في منع عامة الناس من الوصول إلى الوالي. وهذه الإشارية الاجتماعية التي وردت في النص تتم فاعليتها التواصلية عندما يعرف السياق التداولي الذي استعملت فيه، ولاسيما بعد إضافتها إلى ضمير المخاطب(الكاف).

ومما يلحظ في العهد أنَّ الإشارات الزمانية والمكانية والاجتماعية قد اقترنت في غالبها مع الضمائر وهي إشاريات شخصية، لما تمثله الضمائر من وسائل ربط يتماسك بها النص فتسهم في تكثيف الفاعلية التواصلية.

ويتبين مما سبق أنَّ الإشاريات الشخصية كان لها الاستعمال الأكثر في العهد وهذا أمر يستلزمه الحوار في العهد لكونه بين مُخاطِب (مُرسِل) ومُخاطَب (مُرسَل إليه)، تليها الإشاريات الاجتماعية؛ لكون العهد إنَّما هو لتنظيم أمور الدولة والمجتمع لذلك كثرت فيه الإشاريات الاجتماعية، تليها الإشاريات المكانية والزمانية، وقد أسهم كل ذلك في تداول النص وشغله المساحة التواصلية المرادة له.

وبهذا فإنَّ العهد المبارك قد اشتمل على الإشاريات (الشخصية، والزمانية، والمكانية، والاجتماعية) فحسب، أما الإشاريات الخطابية (النصية) فلم يجد لها الباحثان شواهد في العهد المبارك. وربما يعود ذلك إلى الكيفية التي أعلن فيها الإمام (عليه السلام) عهده، فلم يكن بتجمع خطابي فيه مساحة من مخاطبة الجماهير بصورة مباشرة، أي إنَّ إعلانه لم يكن في خطبة.

### ثانياً: متضمنات القول:

وهو «مفهوم تداولي إجرائي

يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره»[٤٦]. أو «هو مفهوم تداولي يهتم بدراسة الخطاب في جوانبه الغامضة في إطار السياق الذي يندرج فيه»[٤٧]. ويتفرع هذا المفهوم إلى مفهومين آخرين، هما الافتراض المسبق والأقوال المضمرة[٤٨].

فالافتراض المسبق هو «الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة»[٤٩]. ويتمثل هذا المفهوم بوجود افتراض بين المتخاطبين؛ فيفترض أن يكون بين طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب) اتفاقات مسبقة لفهم الكلام، فثمة اتفاقات مبدئية على مسائل يتم في ضوئها فهم الحوار بين الطرفين، وبذلك فهو «شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوه بالكلام، أي إن الافتراض المسبق موجود عند المتكلمين وليس في الجمل»[٥٠]. ويطلق عليه مصطلح «الإضماريات التداولية ومفادها انطلاق المتخاطبين من معطيات معرفية قاعدية لتحقيق الفهم»[٥١]، فمثلاً جملة (اغلق النافذة) تتضمن افتراض وجود النافذة وهي مفتوحة. وبهذا فإن في كل خطاب رصيداً من الافتراضات المسبقة تضم معلومات مستمدة من المعلومات العامة وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته، ولدى كل طرف من أطراف الخطاب رصيد من الافتراضات المسبقة التي تتزايد مع تقدم عملية الخطاب[٥٢].

أما الأقوال المضمرة فهي تلك «المعلومات الخطابية غير الظاهرة على السطح إلا بفعل التأويل السياقي للحديث»[٥٣]، أو هي «كتلة

المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث»[٥٤].

أدَّى خلل الترجمة وسوء الفهم في بعض التطبيقات إلى افتراض مفاده أنَّ الافتراض والقول المضمر مصطلحان لمفهوم واحد، فعرف بعضهم الافتراض المسبق بتعريف الأقوال المضمرة بأنَّهُ «تلك المعلومات التي لم يفصح عنها، فإنها وبطريقة آلية مدرجة في القول الذي يتضمنها أصلا بغض النظر عن الخصوصية»[٥٥]. وقد علل ذلك بالقول: «إنَّ القدرة التواصلية للإنسان في جزئها الأكبر ضمنية»[٥٦].

والفرق بينهما أنَّ الأقوال المضمرة «ترتبط أكثر بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية»[٥٧]. فالأقوال المضمرة وليدة السياق الكلامي أما الافتراض المسبق فوليد ملابسات الخطاب[٥٨].

ويمكن القول: إنَّ الافتراض يسبق عملية التلفظ بالكلام، فهو فيما يدل عليه ظاهر الكلام. أمَّا القول المضمر فهو الدلالات التضمنية والالتزامية التي في الملفوظ، فهو فيما يتضمنه الكلام من رسائل غير مصرح بها. والافتراض مشترك بين المتخاطبين وعلى أساسه بدأ التخاطب. أمَّا الأقوال المضمرة فهي موجودة في قصد المتكلم أو قد تكون غائبة عن قصده فيكتشفها المتلقي غير العادي، وفيها مساحة من التأويل وبإمكان المنشئ إنكارها وبيان عدم قصديتها إذا تطلب الأمر. وهذا يعني أنَّ الافتراض المسبق يكون في البنية الظاهرية للملفوظ أمَّا القول المضمر فيكون في البنية الباطنية.

ويتجلى مفهوم متضمنات القول في عهد الإمام (عليه السلام) لمالك (رحمه الله)

في مواضع كثيرة من العهد، ومنها ما ورد في المقطع الثاني منه في قوله (عليه السلام): «أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَإِيْثَارِ طَاعَتِهِ وَاتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ وَسُنَنِهِ...»[٥٩]. تضمن هذا المقطع عددا من متضمنات القول، فالافتراض المسبق يتمثل في أن الإمام علياً (عليه السلام) ممن له حق الأمر، وأنه ممن يأمر بطاعة الله تعالى، وأن مالكاً (رحمه الله) ممن يوحد الله تعالى ويتقيه ويؤثر طاعته ويتبع أوامره، وأنه ممن يطيع أمر الإمام (عليه السلام)، وأن لله كتاباً فيه فرائض وسنن وأوامر إلهية يجب أن تتبع.

أما الأقوال المضمرة التي اشتمل عليها فهي: الترغيب في طاعة الله وكونها شرطاً في تولي أمور المسلمين، والتحذير من المعصية وعدم اتباع الفرائض والسنن، وأنَّ الوالي قد لا يكون تقياً، وقد لا يكون مُؤثِراً طاعة ربه أو اتباع أمره.

والإمام (عليه السلام) بَيَّنَ ذلك مع تَلَطُّفٍ في الأسلوب فاستعمل جملة خبرية دلت فيها مادة (أمر) على الإنشاء (الطلب)، ولم يستعمل صيغة الأمر، وكان غرضه تقرير أمر يريد إيقاعه.

ومنها قوله (عليه السلام): «وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أُمُورِ الْوُلَاةِ قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ»[٦٠]. يتمثل الافتراض المسبق في هذا الملفوظ بأنَّ مالكاً الأشتر (رحمه الله) صاحب أمور، وأنَّه عاصر ولاة سابقين، وأنَّ الناس تنظر في أمور رعاتها وأنَّ مالكاً (رحمه الله) كان ينظر في أمورهم ويقول فيهم شيئاً. واشتمل هذا القول أيضاً على قول مضمر مفاده التحذير من أن يكون مالك (رحمه الله) مثل سابقيه حتى لا يُنظَرَ إليه مثلهم.

ومنه قوله (عليه السلام): «وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةَ الْحُكَمَاءِ فِي تَثْبِيتِ

مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلَادِكَ وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ»[٦١]، اشتمل هذا المقطع من العهد على عدد من المتضمنات، فالافتراض المسبق يتمثل بافتراض أنَّ الرعية فيها علماء وحكماء وبالإمكان التواصل معهم. وأنك أيها الوالي مسؤول عن إصلاح أمر بلادك وإقامة أمر الناس، وأنَّ الناس قبلك مستيقمة أمورهم على حال ما.

أمَّا الأقوال المضمرة فهي أنك ربما لا تستمع إلى أقوال العلماء والحكماء، وأنك يحتمل فيك ألَّا تجالس العلماء والحكماء بحجج ما، وأنَّ صلاح أمر البلاد والعباد لا يتم إلا بأخذ رأي العلماء والحكماء. وبهذه المتضمنات خلق المنشئ بيئة تواصلية مع الخطاب وغايته.

ومنه قوله (عليه السلام): «ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ، فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَاراً وَلَا تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً؛ فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ...»[٦٢]، تضمن هذا المقطع عدداً من متضمنات القول، تمثل الافتراض بأنَّك يا مالك ممن يسمع توجيهي، وأنَّ لك عمالاً أنت ناظر في أمورهم، وأنَّك صاحب أمر توليتهم مسؤولياتهم، وأنَّ ثمة طريقين للاختيار: طريق الاختبار، وطريق المحاباة والأثرة.

أمَّا الاقوال المضمرة التي تضمنها فهي التحذير من التولية على أساس المحاباة، والترغيب في اعتماد الاختبار أساساً للتولية، وأنَّ المحاباة والأثرة طريقة جائرة، وتؤدي إلى الظلم والجور، وأنَّ من كان قبلك متورط في هذا السلوك، فلا تكن مثله.

### ثالثاً: الاستلزام الحواري:

يعرف الاستلزام الحواري بأنَّهُ «عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل إنَّه شيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويفترضه،

ولا يكون مما تعنيه الجملة بصورة حرفية»[٦٣]، أو هو «عملية تطلق على كل قضية مضمرة نستطيع استخراجها من ملفوظ ما واستنباطها من محتواه الحرفي»[٦٤]، والاستلزام «شيء ينبع منطقيا مما قيل في الكلام، أي إن الجمل هي التي تحوي الاستلزام وليس المتكلمون»[٦٥].

ويتكئ الاستلزام الحواري أو يتوقف على مبدأ عام هو مبدأ التعاون، وهو «ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المرسِل للتعبير عن قصده مع ضمانة قدرة المرسَل إليه على تأويله وفهمه»[٦٦]، وقد صاغه كرايس بعبارات «ليكن اسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه سياق الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار»[٦٧]، ويشتمل على أربعة مبادئ فرعية[٦٨]:

١. مبدأ الكم: ويستلزم «أنْ تجعل مشاركتك في الحديث بالقدر المطلوب، أي يتضمن المعلومات الضرورية من دون زيادة عن المعرفة المطلوبة»[٦٩]، أي أنْ تكون المشاركة في الحوار بالمقدار الذي يقتضيه المعنى وسياقه.

٢. مبدأ الكيف: ويستلزم أنْ «لا تقل ما تعتقد أنَّه كذب، لا تقل ما لم تستطع البرهنة على صدقه»[٧٠].

٣. مبدأ المناسبة: ويستلزم أنْ تكون المساهمة في الحوار مرتبطة بموضوعه فـ«اجعل مساهمتك ذات صلة بالموضوع»[٧١].

٤. مبدأ الطريقة (الأسلوب): ويستلزم أنْ تكون المساهمة واضحة بعيدة عن الغموض «كن واضحاً، تجنب الإبهام، أوجز (تجنب كل إطناب) كن منظماً»[٧٢].

وكان مبدأ التعاون متحققاً في العهد إجمالاً بمبادئه الفرعية، فقد اشتمل العهد على ذكر الأمور

الضرورية، وهي القواعد العامة التي يحتاجها الحاكم في إدارة شؤون العباد والبلاد، فضلاً إيمانه وقناعته بصحة ما يقوله لكونه مطابقاً للحقيقة، ومتناسباً مع موضوعه، مع وضوحه ودقته وعدم إبهامه. ومما يتجلى فيه ذلك قوله (عليه السلام): «وَلَا تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلًا يَعْدِلُ بِكَ عَنِ الْفَضْلِ وَيَعِدُكَ الْفَقْرَ وَلَا جَبَاناً يُضْعِفُكَ عَنِ الْأُمُورِ وَلَا حَرِيصاً يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَهَ بِالْجَوْرِ فَإِنَّ الْبُخْلَ وَالْجُبْنَ وَالْحِرْصَ غَرَائِزُ شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ»[٧٣].

اشتمل هذا المقطع مقداراً كافياً من الكلمات التي أراد لها مُرسِلُها (الإمام عليه السلام) أنْ تكون سبيلاً لاختيار المستشارين، ومَنْ يُعَوَّلُ على رأيهم في إدارة الأمور، وأنَّ (البخيل والجبان والحريص) يجب أنْ يُبعدَوا عن هذه الوظيفة، وأنَّ مثل هذه الصفات تكون وبالاً على القائد إذا اتصفت بها الحاشية، وقد بَيَّنَ (عليه السلام) مساوئ كلٍّ منهم وذكر أنها يجمعها سوء الظن بالله تعالى الناتج عن ضعف الإيمان أو انعدامه، فبهذه العبارات كانت المساهمة بالقدر المطلوب فتحقق التعاون في مبدأ الكم. وقد كان كلام الإمام نابع عن معرفة بحقائق الأمور وعن قناعة راسخة بأنَّ هذه الأصناف من الناس ليس من مصلحة البلاد ولا العباد استشارتهم، وبهذا تحقق مبدأ الكيف.

ولما كانت المناسبة واضحة بين هذا المقطع، وموضوع العهد وغايته، تحقق مبدأ المناسبة؛ إذ بينت هذه العبارات صفات المستشارين والمعول على رأيهم في إدارة البلاد، أما الأسلوب الذي بَيَّنَ فيه الإمام تلك المضامين فكان واضحاً سلساً فقد أصدر أحكاماً ونصائح بالنهي عن مشاورة أصناف من الناس،

ولم يترك الأمر على عواهنه، وإنما بين أسباب إصداره تلك الأحكام، وبهذا تحقق مبدأ الطريقة. وبهذه مجتمعة تحقق مبدأ التعاون، وأدى الاستلزام وظيفته التداولية.

ومما تم فيه الاستلزام الحواري قوله (عليه السلام): «ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ وَلَا يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ... فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيراً فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَى وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيَا»[٧٤]. فقد بَيَّنَ هذا المقطع الصفات التي تتوافر في الرجل حتى يتم اختياره للحكم والقضاء بين الناس، وبين المتطلبات التي ينبغي توفيرها له حتى لا يخضع للابتزاز، فجاء هذا المقطع منسجماً مع ما يشترطه مبدأ التعاون بمبادئه الفرعية، فكانت كمية الكلام بالمقدار المطلوب، وهو المقدار الذي يقتضيه بيان تلك الصفات والمتطلبات، وعضدها (عليه السلام) في ذلك بالكيفية التي عرضه فيها، فالإمام (عليه السلام) قال ما يطابق الحقيقة وما يعتقد بصحته مقدما البراهين على ما يقول.

ومن حيث صلة الملفوظ بالموضوع فهو مرتبط أيما ارتباط بموضوعه الذي هو بيان الأسس العامة لإدارة شؤون العباد والبلاد.

أمَّا عن الطريقة أو الأسلوب الذي عرضت فيه الفكرة، فكان سلساً سهلاً واضحاً بعيداً عن الغموض والإبهام، سواء على مستوى اختيار الألفاظ أم على مستوى تركيب الجمل واستعمال الأساليب؟ فتم فيه عرض الموضوع مدعوماً بالأدلة.

### رابعاً: الافعال الكلامية:

يقصد بالفعل الكلامي ذلك «الانجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة، ومن أمثلته: الأمر والنهي والوعد

والسؤال والتعيين والإقالة والتعزية والتهنئة... فهذه كلها أفعال كلامية»[٧٥]. ويرى أصحاب هذه النظرية «أنَّ وظيفة اللغة الأساسية ليست إيصال المعلومات والتعبير عن الأفكار، وإنَّما هي مؤسسة تتكفل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية»[٧٦]، فالأفعال الكلامية «أفعال ينجزها المتكلم بمجرد التلفظ بها في سياق مناسب»[٧٧]، وقد قسموا الفعل الكلامي إلى[٧٨]:

أ. فعل القول أو الفعل اللغوي، ويتألف من: فعل صوتي، وفعل تركيبي، وفعل دلالي.

ب. الفعل المتضمن في القول أو الفعل الإنجازي: «وهو الفعل الإنجازي الحقيقي؛ إذ أنَّه عمل ينجز بقول ما، وهذا الصنف من الأفعال هو المقصود من النظرية برمتها»[٧٩]، والقوة الإنجازية «هي قصد أو هدف أو نية المتحدث من إطلاقه هذا التعبير»[٨٠].

جـ. الفعل الناتج من القول أو الفعل التأثيري: «وهو ما يتركه الفعل الإنجازي من تأثير في السامع أو المخاطب سواء أكان التأثير جسدياً أم فكرياً؟ والغاية منه حمله على اتخاذ موقف أو تغيير رأي أو القيام بعمل ما»[٨١].

وصنفت الأفعال الكلامية إلى خمسة أصناف هي: (الاخباريات، والتوجيهيات، والالتزاميات، والتعبيريات، والإعلانيات)[٨٢].

واشتمل العهد المبارك على تلك الأصناف من الأفعال الكلامية، وهي:

١. **الإخباريات**: وتسمى الحكميات والتأكيديات والتقريريات، وتتضمن نقل المتكلم خبراً أو إصداره حكماً أو تأكيده أمراً أو تقريره شيئاً ما[٨٣]،

والهدف منها «تطويع المتكلم فتطابق الكلمات مع العالم، والحالة النفسية هي اليقين بالمحتوى مهما كانت درجة القوة»[٨٤]. فالإخبار بتلك الأحكام والقرارات أو التقريرات هدفه حمل المتلقي على اليقين بها والعمل بموجبها أو التعامل معها على أنها مسلمات، ولهذا الصنف من الأفعال الكلامية مواضع كثيرة في عهد الإمام (عليه السلام) لمالك (رحمه الله)، ومنها قوله (عليه السلام): «فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الْخَاصَّةِ وَإِنَّ سُخْطَ الْخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى الْعَامَّةِ ...»[٨٥]، فالجملة جملة خبرية تضمنت حكماً، أكده الإمام (عليه السلام) باستعمال أداة التوكيد (إنَّ)، وهو ما ينسجم مع كون التوكيد فعلاً كلامياً في التراث العربي، يستعمل «لتثبيت الشيء في نفس المخاطب»[٨٦]. وقد تضمنت هذه الأحكام فعلاً إنجازياً آخر مفاده: أنك أيها الوالي عليك أنْ لا يقتصر همك على الخاصة من الرعية والمحيطين بك وبطانتك، وعليك أنْ ترعى حقوق عامة الرعية التي قد تضيع بسبب ما تخفيه عنك البطانة والخاصة، وبهذا فهو تحذير مما يؤدي إلى سخط العامة، ويستلزم إغراء برضاها، وقد جاءت هذه الأحكام بمثابة علل لأوامر أصدرها سبقت هذه الجملة، وهي قوله (عليه السلام): «وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ...»[٨٧]، فالغرض الذي يلي الإخبار بهذه الأحكام حمل المتلقي على اليقين بمحتواها، والتعامل على أساسه، وقد تستبطن إغراء أو تحذيراً، أو نحو ذلك.

ومنه قوله (عليه السلام): «الْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ مِنْ حُكُومَةٍ عَادِلَةٍ أَوْ سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ أَوْ أَثَرٍ عَنْ نَبِيِّنَا (صلى الله عليه وآله وسلم) أَوْ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ

اللّهِ»[٨٨]. فتضمن الإخبار هنا حكماً بالوجوب دلت عليه المادة اللغوية (وجب) وسياق الكلام، فقد جاءت بجملة خبرية ليست إنشائية، وليست على صيغة من صيغ الأمر، ويبدو أنَّ استعمال الإمام (عليه السلام) لأسلوب الخبر وقصده الإنشاء هنا إنما هو لبيان أنَّ ما يأمر به إنَّما هو حقيقة ثابتة سواء وقعت في الخارج أم لم تقع؟ وأنها ليست أمراً يراد إيجاده في الخارج فحسب، وإنَّما هي حقيقة يجب الإذعان لها والعمل على أساسها، فهنا تحقق فعل إنجازي هو الإخبار، فضلاً ما تضمنه من إيحاءات دلالية . ويلاحظ في العهد المبارك أنَّ الحكميات التي وردت فيه وردت مؤكدة في غالبها.

٢. **التوجيهيات**: وهي «محاولة جعل المستمع يتصرف بطريقة تجعل من تصرفه متلائماً مع المحتوى الخبري للتوجيه»[٨٩]، وتسمى الأوامر أو الطلبيات[٩٠]، وبذلك فإنّ غرضها توجيه السامع (المتلقي) لإنجاز ما يتضمنه القول. ويتحقق هذا الصنف من أفعال الكلام في عهد الإمام (عليه السلام) لمالك (رحمه الله) بصيغ الطلب المتعددة، ومنها:

أ. **الأمر**: وهو طلب وقوع الفعل[٩١]، وهو أكثرها شيوعا في العهد، ويكاد يتكرر في كل جمله، ومنه قوله (عليه السلام): «**وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ**»[٩٢]. فقد تضمن هذا الملفوظ:

– الفعل اللفظي، ويتمثل بالفعل الصوتي النطقي المؤلف من نطق أصوات الكلمة ومادتها لغوية. والفعل الإسنادي (الإحالي) الذي أسند فيه الفعل للمخاطب على نحو الإيقاع. والفعل الدلالي الذي يتمثل بما يدل عليه مدلول اللفظ (شعر، الشعور)، وهو العلم بالشيء[٩٣]

المنتج للإحساس به و«هو الإدراك الدقيق»[٩٤]، والمطلوب هو حالة الشعور القلبي بالرحمة والمحبة واللطف بمن يتولى أمرهم.

- الفعل الإنجازي: ويتمثل بالقوة الإنجازية في صيغة الأمر، وغرضه هنا الأمر الحقيقي الصادر من العالي إلى الداني، وقد تحقق الأمر بمجرد النطق بصيغة فعل الأمر سواء فعله المأمور أم لا؟ ويترتب عليه وجوب أنْ يفعله المخاطب في الخارج. فالفعل الكلامي هنا (الأمر) وقع بقوته الإنجازية، بغض النظر عن تحقق مضمون المطلوب دلالياً في الخارج.

- الفعل التأثيري: وهو التأثر الناتج عن تلقي الفعل (أشعر)، فالتأثر والحالة الشعورية والنفسية الناتجة عن تلقي الفعل اللفظي وتحقيقه الإنجازي تمثل فعلاً تأثيرياً.

ومنه قوله (عليه السلام): «**أَنْصِفِ اللَّهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوًى مِنْ رَعِيَّتِكَ**»[٩٥]. تضمن هذا الملفوظ:

- الفعل اللفظي، ويتمثل بالفعل الصوتي: النطق بأصوات الفعل. والفعل الإسنادي (الإحالي)، وهو إسناد الفعل إلى فاعله المطلوب منه أن يفعله. والفعل الدلالي، وهو مدلول لفظ الإنصاف، وهو بلوغ النصف[٩٦]، أو «رعاية العدل والمساواة»[٩٧].

- الفعل الإنجازي وهو الأمر بالإنصاف، وقد تحقق بمجرد نطق اللفظ بهذه الصيغة.

- الفعل التأثيري: وهو الناتج عن تحقيق الأمر في الخارج، والسعي إلى حالة الإنصاف واستشعار تحققها في النفس.

ومما تقدم يتضح أنَّ ثمة علاقة ترتيبية بين الفعل اللفظي الذي بتحققه اللفظي في صيغة الأمر يتحقق الفعل الإنجازي وهو

صدور الأمر، فإذا ما استتبعه عمل بمضمونه وإيجاد تأثيره ووجود أثره في الخارج تحقق الفعل التأثيري الذي هو نتيجة لإنجاز المطلوب في الخارج.

ولا يخفى أنَّ عهد الإمام (عليه السلام) لمالك (رحمه الله) مملوء بالأوامر، وهو ما ينسجم مع وظيفة العهد ومهمته وغايته المراد تحقيقها وتحققها.

ب. **النهي**: وهو طلب ترك الفعل[٩٨]، ويلي الأمر شيوعاً في العهد المبارك، ومنه قوله (عليه السلام): «وَلَا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللَّهِ»[٩٩]. تضمن هذا الملفوظ:

- الفعل اللفظي وهو مؤلف من: الفعل الصوتي: وهو أداة النهي (لا) والفعل (تنصبن). والفعل الإسنادي (الإحالي)، وهو إسناد الفعل (نصب) إلى الفاعل المخاطب. والفعل الدلالي دلالة اللفظ (نصب) التي هي إقامة الشيء[١٠٠].

- الفعل الإنجازي: وهو النهي عن فعل النصب بصيغة النهي (لا) الناهية والفعل المضارع، هو هنا طلب ترك الفعل الدلالي، وقد تحققت هذه القوة الإنجازية بمجرد النطق بالصيغة. والنهي هنا عن إقامة النفس وإجهادها في محاربة الله تعالى ومحاربة أوامره ونواهيه، والتسلط على عباده ومعاملتهم بالظلم والجور وعدم إعطاء الحق بحجج واهية أو بدافع إظهار السلطة.

- الفعل التأثيري: وهو ما ينتج عن القوة الإنجازية من تأثير في سلوك المتلقي بعدم وقوع الفعل الدلالي.

جـ. **التحذير**: وهو من أساليب العربية في التعبير عن المعاني، وغرضه «تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه»[١٠١]. وقد ورد التحذير في العهد المبارك بأسلوبين: صريح وغير صريح، فالأسلوب الصريح:

هو الذي تستعمل فيه أدوات التحذير، ومنها (إياك)، وقد وردت في قوله (عليه السلام): «إِيَّاكَ وَمُسَامَاةَ اللَّهِ فِي عَظَمَتِهِ وَالتَّشَبُّهَ بِهِ فِي جَبَرُوتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ يُذِلُّ كُلَّ جَبَّارٍ وَيُهِينُ كُلَّ مُخْتَالٍ»[١٠٢]. ورد في هذا المقطع تحذيران، الأول بالأداة (إياك)، والثاني بالجملة التعليلية (فإنَّ...) التي أعقبت جملة (إياك)، وقد تحقق التوجيه في الجملتين، وصار التحذير فعلاً منجزاً بمجرد التلفظ بالجملة.

ومثله قوله (عليه السلام): «إِيَّاكَ وَالدِّمَاءَ وَسَفْكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا ... وَلَا عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا عِنْدِي فِي قَتْلِ الْعَمْدِ ...»[١٠٣]. وقوله (عليه السلام): «وَإِيَّاكَ وَالْإِعْجَابَ بِنَفْسِكَ...وَإِيَّاكَ وَالْمَنَّ ... وَإِيَّاكَ وَالْعَجَلَةَ... وَإِيَّاكَ وَالِاسْتِئْثَارَ ...»[١٠٤].

أما الأسلوب الآخر فهو ما يمكن أن يندرج في متضمنات القول، فالجمل تستبطن تحذيراً، ومنه الجملة المذكورة آنفاً. ومنه التحذير المتحقق في قوله (عليه السلام): «أَنْصِفِ اللَّهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ... فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمْ، وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ، وَمَنْ خَاصَمَهُ اللهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ، وَكَانَ للَّهِ حَرْباً حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ، وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى إِلَى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللَّهِ وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إِقَامَةٍ عَلَى ظُلْمٍ، فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمُضْطَهَدِينَ، وَهُوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمِرْصَادِ»[١٠٥].

اشتمل هذا النص على عدد من التحذيرات، فقد وردت فيه ثلاث جمل شرطية: جملة (فإنَّك إلا تفعل ...)، وجملة (ومن ظلم ...)، وجملة (ومن خاصمه ...)، وقد تضمنت التحذير بوصفه استراتيجية خطابية، غرضها إنجاز التحذير في الخارج. ووردت فيه ثلاث جمل اسمية (وليس شيء ...)، وجملة (فإنَّ الله ...)، وجملة (وهو للظالمين...)، فقد

حذرت هذه الجمل من الإقامة على الظلم، وبينت أنَّ ذلك بعين الله وأنه بالمرصاد.

ومنه التحذير المتضمَّن في قوله (عليه السلام): «وَوَالِي الْأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ، وَاللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَلَّاكَ»[١٠٦]. فتضمن النص تحذيراً للوالي بتنبيهه أنَّه تحت مراقبة ومَنْ ولَّاه، وهما جميعاً تحت المراقبة الإلهية.

د. **الإغراء**: وهو«تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله»[١٠٧]. ومما تحقق فيه الفعل الكلامي (الإغراء) في العهد المبارك قوله (عليه السلام): «ثُمَّ اللَّهَ اللَّهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى... وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكِ ...»[١٠٨]. فالإمام (عليه السلام) هنا ينبه على رعاية الطبقة الضعيفة في المجتمع، وأن يأخذوا حقهم وما يسد حاجاتهم، وهذا الإغراء يضمر تحذيراً من العمل بخلافه.

ومنه قوله (عليه السلام): «وَلَا تَدْفَعَنَّ صُلْحاً دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ وَلِلَّهِ فِيهِ رِضًا فَإِنَّ فِي الصُّلْحِ دَعَةً لِجُنُودِكَ وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ وَأَمْناً لِبِلَادِكَ»[١٠٩]. ففي جملة (فإنَّ الصلح ...) إغراء بقبول الصلح إذا ما طلبه العدو؛ لما فيه من الراحة والأمن للبلاد والعباد. وقد أعقبه (عليه السلام) بتحذير مما بعد الصلح، فقال (عليه السلام): «وَلَكِنِ الْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ عَدُوِّكَ بَعْدَ صُلْحِهِ ...»[١١٠]. ففي هذا المقطع أنجز (عليه السلام) فعلي الإغراء والتحذير.

ومنه قوله (عليه السلام): «وَلْيَكُنْ آثَرُ رُؤُوسِ جُنْدِكَ ... فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ...»[١١١]. فجملة (فإنَّ عطفك ...) تضمنت إغراء بالعطف على الجند ووعداً بكونه مما يعطف قلوبهم على الوالي، وهو ما يحقق النجاح والنصر.

٣. **الالتزاميات**: وتسمى الوعديات و«الهدف منها جعل المتكلم ملتزما بإنجاز عمل»[١١٢].

ومما تحقق في الفعل الكلامي (الوعد) قوله (عليه السلام): «مَرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ... وَأَنْ يَنْصُرَ اللهَ سُبْحَانَهُ بِقَلْبِهِ وَيَدِهِ وَلِسَانِهِ؛ فَإِنَّهُ جَلَّ اسْمُهُ قَدْ تَكَفَّلَ بِنَصْرِ مَنْ نَصَرَهُ وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّهُ»[١١٣]. تضمنت جملة (فإنه...) وعداً بنصر الله تبارك وتعالى لمن ينصره، وهو تجسيد لمضمون الآيات المباركة، قوله تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [سورة الحج من الآية ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [سورة محمد من الآية ٧]. ولأنَّ الإمام (عليه السلام) وليُّ الله وخليفته في أرضه والقائم بأمره بين عباده فإنَّ وعده هو وعد الله.

ومنه قوله (عليه السلام): «فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَباً طَوِيلًا ...»[١١٤]. تضمن الجملة وعداً بكون حسن الظن يقطع النصب ويخفف العبء، وهذه الجملة حققت فعلاً إنجازياً (الوعد).

٤. **التعبيريات**: وهي «التعبير عن الحالة النفسية بشرط أن يكون ثمة نية صادقة»[١١٥]، وتسمى الافصاحيات[١١٦]. ولم يتمكن الباحثان من رصد شواهد على هذا الصنف من الأفعال الكلامية في العهد المبارك، ويبدو أنَّ ذلك إن تم فإنما هو لعدم وجود ما يقتضيه في العهد.

٥. **الإعلانيات**: وتسمى التصريحيات، وهدفها «إحداث واقعة»[١١٧]، أو الإعلان عنها. وبناء على ذلك فإنَّ عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله) يمثل إعلاناً دستورياً لوظيفة الوالي، فالتلفظ بنص العهد وصدوره من منشئه إلى متلقيه يدخل مرحلة الإعلان، وهذا الإعلان بحد ذاته فعل إنجازي، ويمكن القول:

إنَّ الإعلان في العهد المبارك جاء بمستويين: إجمالي وتفصيلي، فالإجمال في قوله (عليه السلام) «هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ... وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا»[118]. أما التفصيلي فهو من بداية الإعلان إلى آخر كلمة في العهد.

## الخاتمة

يتلخص مما تقدم أنَّ العهد مثَّلَ بؤرة تواصلية بدءاً من عنوانه، مروراً بمضامينه، وقد حرص الإمام (عليه السلام) أن يجعل منه نصاً حياً ليشكل خطاباً لكلِّ من يتولى أمراً عاماً أو شأناً اجتماعياً أو إدارياً، مدنياً أو عسكريا، وقد تحققت الأبعاد التداولية في العهد بمفاهيمها المعروفة، فتجلت فيه الأفعال الكلامية، ومتضمنات القول، وما تطلبته من إحالات أسهمت في فاعلية الاستلزام، فتجلى فيه كل ذلك، فجعله نصاً متحركاً في فضائه التداولي صالحاً للإفادة منه في أي مكان وزمان، وقد مثل العهد بجملته فعلاً كلامياً إنجازياً له قابلية التفاعل والتأثير والتطبيق.

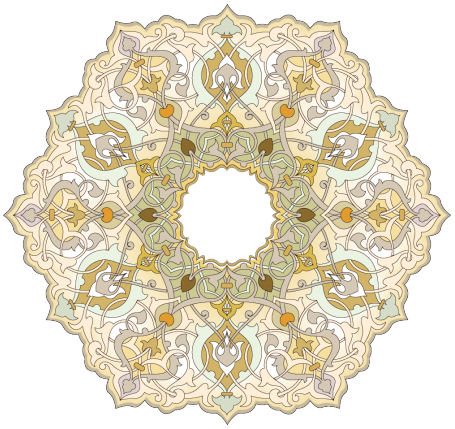

## الهوامش

(١) ينظر: قضايا المتكلم في اللغة والخطاب: ٧٣.

(٢) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية: ١٥٥.

(٣) ينظر: العنوان في التراث النقدي: ١٢٣.

(٤) السيميوطيقيا والعنونة: ١٠٥.

(٥) ينظر: في نظرية العنوان: ٤٠.

(٦) ينظر: عتبات النص الادبي: ٢٣.

(٧) ينظر: في نظرية العنوان: ١١٢.

(٨) ينظر: العنوان في التراث النقدي:٢.

(٩) العهد: ١٤.

(١٠) ينظر: في نظرية العنوان: ٥٤.

(١١)المصدر نفسه: ٦.

(١٢) ينظر: العنوان في التراث النقدي: ١٢٢.

(١٣) ينظر: العين (عهد) ١: ١٠٢.

(١٤) ينظر: المفردات (عهد): ٣٦٤.

(١٥) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم، (عهد): ٨، ٣٠٠.

(١٦) ينظر: الاستهلال فن البدايات: ٣١.

(١٧) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٥- ١٦.

(١٨) اللغة والمعنى والسياق (جون لاينز): ٢٤٣- ٢٤.

(١٩) ينظر: أفعال الكلام في نهج البلاغة: ١٦.

(٢٠) ينظر: المقاربة التداولية: ٤١.

(٢١) استراتيجيات الخطاب (الشهري): ٨١.

(٢٢) ينظر: استراتيجيات الخطاب (الشهري): ٨١، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٥.

(٢٣) العهد: ١٤.

(٢٤) العهد: ٤٦.

(٢٥) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٧.

(٢٦) ينظر: أفعال الكلام في نهج البلاغة: ١٨.

(٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٨.

(٢٨) استراتيجيات الخطِاب (الشهري): ٨٢.

(٢٩) العهد: ١٥.

(٣٠) العهد: ١٧.

(٣١) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢٠.

(٣٢) استراتيجيات الخطاب (الشهري): ٨٣.

(٣٣) ينظر: العهد: ١٤، و١٥، و٢٣، و٢٦، و٤١، و٤٨، و٤٩، و٥٧، و٥٩.

(٣٤) العهد: ٢٣.

(٣٥) العهد:٢٦.

(٣٦) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢٢.

(٣٧) المصدر نفسه: ٢٢.

(٣٨) ينظر العهد: ١٤، و١٥، و٢٦، و٢٨، و٣١، و٣١، و٣٥، و٣٨، و٣٩، و٤٢، و٤٩.

(٣٩) العهد: ١٤.

(٤٠) العهد: ١٥.

(٤١) العهد: ١٦.

(٤٢) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر:

٢٥.

(٤٣) العهد: ١٤.

(٤٤) بحسب النسخة المعتمدة في الدراسة.

(٤٥) العهد: ٤٦- ٤٧.

(٤٦) التداولية عند العلماء العرب: ٣٠.

(٤٧) الأفعال الكلامية في سورة الكهف: ٤٩.

(٤٨) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٣٠.

(٤٩) المصدر نفسه: ٣٠- ٣١.

(٥٠) التداولية (جوج يول): ٥١.

(٥١) اللسانيات العامة (نعمان بوقرة): ١٩٥.

(٥٢) ينظر: تحليل الخطاب: ٧٦- ٧٧.

(٥٣) اللسانيات العامة (نعمان بوقرة):١٩٦.

(٥٤) التداولية عند العلماء العرب: ٣٢.

(٥٥) لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب: ١٢٤.

(٥٦) التحليل التداولي للخطاب السياسي: ٣٢.

(٥٧) التداولية عند العلماء العرب: ٣٢.

(٥٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢.

(٥٩) العهد: ١٤.

(٦٠) العهد: ١٥.

(٦١) العهد: ٢٦.

(٦٢) العهد: ٣٥.

(٦٣) نظرية المعنى في فلسفة بول كرايس: ٧٨.

(٦٤) المحاورة مقاربة تداولية: ١٥١.

(٦٥) التداولية (جورج يول): ٥١.

(٦٦) استراتيجيات الخطاب ( الشهري): ٩٦.

(٦٧) المصدر نفسه: ٩٦.

(٦٨) ينظر: استراتيجيات الخطاب (الشهري): ٩٦، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٥، ونظرية المعنى في فلسفة بول كرايس: ٨٦، والتداولية اليوم: ٥٥. التداولية (جورج يول): ٦٧.

(٦٩) التداولية (يول) ٣٤، و٦٧ .

(٧٠) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٥.

(٧١) المصدر نفسه: ٣٥.

(٧٢) القاموس الموسوعي للتداولية: ٢١١، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٥.

(٧٣) العهد: ٢٢.

(٧٤) العهد: ٣٣.

(٧٥) التداولية عند العلماء العرب: ١٠.

(٧٦) تداولية الخطاب المسرحي: ٥٩١.

(٧٧) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٨.

(٧٨) التداولية عند العلماء العرب: ٤٩، والتداولية (يول): ٨٢.

(٧٩) التداولية عند العلماء العرب: ٤٩.

(٨٠) الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب: ٥١.

(٨١) نظرية الحدث الكلامي (مجلة الأثر): ٥٦.

(٨٢) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٥١، والتداولية (يول):٨٩، والتداولية من أوستن الى كوفمان: ٦٦.

(٨٣) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي

المعاصر: ٧٨ والتداولية من أوستن الى كوفمان ٦٦.

(٨٤) التداولية من أوستن الى كوفمان ٦٦.

(٨٥) العهد: ٢٠.

(٨٦) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٣٤.

(٨٧) العهد: ٢٠.

(٨٨) العهد: ٦٠.

(٨٩) العقل واللغة والمجتمع (جون سيرل): ٢١٨.

(٩٠) التداولية من أوستن الى كوفمان: ٦٦.

(٩١) ينظر: في البلاغة العربية، علم المعاني، البيان، البديع: ٧١.

(٩٢) العهد: ١٦.

(٩٣) ينظر: لسان العرب: ٤/ ٤١٠.

(٩٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ٦/ ٩٠.

(٩٥) العهد : ١٩

(٩٦) ينظر: لسان العرب (نصف): ٩/ ٣٣٠.

(٩٧) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٢/ ١٦١.

(٩٨) ينظر: في البلاغة العربية، علم المعاني، البيان، البديع: ٧٩.

(٩٩) العهد: ١٧.

(١٠٠) ينظر: لسان العرب (نصب): ١/ ٧٥٨، والتحقيق في كلمات القرآن الكريم (نصب): ١٢/ ١٤٣.

(١٠١) أوضح المسالك: ٤/ ٧٥، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٠.

(١٠٢) العهد: ١٨.

(١٠٣) العهد: ٥٧.

(١٠٤) العهد: ٥٨- ٥٩.

(١٠٥) العهد: ١٩.

(١٠٦) العهد: ١٦.

(١٠٧) أوضح المسالك: ٤/ ٧٩، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٠١.

(١٠٨) العهد: ٤٤.

(١٠٩) العهد:٥٤.

(١١٠) العهد: ٥٤.

(١١١) العهد: ٣١.

(١١٢) التداولية من أوستن الى كوفمان: ٦٦.

(١١٣) العهد: ١٤.

(١١٤) العهد: ٢٥.

(١١٥) التداولية من أوستن إلى كوفمان: ٦٦.

(١١٦) ينظر : التداولية من أوستن الى كوفمان ٦٦.

(١١٧) التداولية من أوستن الى كوفمان ٦٦.

(١١٨) العهد: ١٤.

## المصادر


القرآن الكريم.

١. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٢م.

٢. الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب: علي عزت، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

٣. استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.

٤. الاستهلال فن البدايات في النص الأدبي: ياسين النصير، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٣م.

٥. أفعال الكلام في نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام)، دراسة تداولية: أحلام صولح، رسالة ماجستير، عز الدين صحراوي، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٣م.

٦. الأفعال الكلامية في سورة الكهف، دراسة تداولية: آمنة لعور، رسالة ماجستير، بإشراف: د. زهيرة قروي، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠١١م.

٧. التحقيق في كلمات القرآن الكريم، يبحث عن الأصل الواحد في كل كلمة وتطوره وتطبيقه على مختلف موارد الاستعمال في كلمات الله تعالى: المحقق المفسر العلامة حسن المصطفوي، مركز نشر آثار العلامة المصطفوي، طهران، ط١، ١٣٨٥ هـ. ش.

٨. التحليل التداولي للخطاب السياسي: ذهبية حمو الحاج، منشورات مختبر تحليل الخطاب جامعة تيزي وزو، دار الأمل العدد الأول، ٢٠٠٦م.

٩. تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية: عمر بلخير، منشورات الاختلاف، ٢٠٠٣م.

١٠. التداولية: جورج يول، ترجمة قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١١. تداولية الخطاب المسرحي، مسرحية عصفور من الشرق لتوفيق الحكيم أنموذجا: فطومة لحمادي، الملتقى الدول الخامس، السيمياء والنص الادبي ن جامعة تبسة.

١٢. التداولية اليوم، علم جديد في التواصل: آن روبول وجاك ماشلار، ترجمة يوسف دغفوس ومحمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتزني، دار الطليعة، ط ض، بيروت، ٢٠٠٣م.

١٣. التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

١٤. التداولية من أوستن الى كوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط١، ٢٠٠٧م.

١٥. دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: د. أحمد المتوكل، دار الثقافة البيضاء، ط١، ١٩٨٩م.
١٦. السيميوطيقيا والعنونة: جميل لحمداوي، منشورات عالم الفكر الكويت، م٣، ع٢٥، ١٩٩٧م.
١٧. عتبات النص الادبي: عبد الفتاح الجحمري، شركة الرابطة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٦م.
١٨. العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي: جون سيرل، ترجمة سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر ط١، ٢٠٠٦م.
١٩. العنوان في التراث النقدي: حليمة السعدية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة وهران، ٢٠٠٨م.
٢٠. العهد، عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله)، مؤسسة الرياضي للطباعة العامة.
٢١. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، بغداد.
٢٢. في البلاغة العربية، علم المعاني، البيان، البديع: عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، د. ت.
٢٣. في النحو العربي، نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
٢٤. في نظرية العنوان: د. خالد حسين حسين، دار التكوين للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٧م.
٢٥. القاموس الموسوعي للتداولية: آن ريبول، جاك ماشلار، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م.
٢٦. قضايا المتكلم في اللغة والخطاب: أعمال الندوة جامعة القيروان، كلية الآداب، مارس، ٢٠٠٤م.
٢٧. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ١، د. ت.
٢٨. لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب، ذهبية حمو الحاج، دار الأمل الجزائر، ط١، ٢٠٠٥م.
٢٩. اللسانيات العامة، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة نعمان بوقرة، عالم الكتب الحديث، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.
٣٠. اللغة والمعنى والسياق: جون لاينز، ترجمة عباس صادق عبد الوهاب، مراجعة د. يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.
٣١. مفردات ألفاظ القرآن: العلامة الراغب الأصفهاني (٤٢٥هـ) تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٣٢. المقاربة التداولية: فرانسواز أرمينكو، ترجمة سعيد علوش، دار الإنماء القومي، الرباط، المغرب، ط١، ١٩٨٦.

٣٣. نظرية الحدث الكلامي من أوستن إلى سيرل: د. العيد جلولي، (مجلة الأثر)، أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب: جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

٣٤. نظرية المعنى في فلسفة بول كرايس: صلاح اسماعيل، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

٣٥. نهج البلاغة، المختار من كلام أمير المؤمنين لجامعه الشريف الرضي، تحقيق السيد هاشم الميلاني، مطبعة التعارف، العتبة العلوية المقدسة، ط٣، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.